

تداعيات الركود الاقتصادي المحتمل على اقتصادات الشرق الأوسط

أ. د. جيهان صالح

المستشار الاقتصادي للسيد رئيس مجلس الوزراء



٩١

تتسم البيئة الدولية في الفترة الأخيرة بتزايد حالة عدم اليقين؛ حيث قام البنك الدولي بتخفيض توقعاته للنمو العالمي في عام ٢٠٢٣ إلى ١,٧٪ نزولاً من ٣٪ المتوقعة قبل ستة أشهر؛ مما يعني المزيد من التباطؤ الاقتصادي في مواجهة التضخم المرتفع، ومعدلات الفائدة المرتفعة، وانخفاض الاستثمار، والاضطرابات الناجمة عن الأزمة الروسية الأوكرانية، وذلك وفقاً لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن البنك الدولي في يناير ٢٠٢٣، والذي أشار أيضاً إلى أنه نظراً للظروف الاقتصادية الهشة التي يمر بها العالم، فإن أي تطورات سلبية جديدة -مثل ارتفاع التضخم مرة أخرى أو الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة لاحتواء هذا التضخم أو عودة ظهور جائحة كوفيد-١٩ أو التوترات الجيوسياسية المتصاعدة- يمكن أن تدفع الاقتصاد العالمي إلى الركود إذا ما استمر هذا التباطؤ مع حلول عام ٢٠٢٤.

وفي الواقع يثير هذا الأمر عدداً من التساؤلات حول المقصود بالركود والفارق بينه وبين بعض المصطلحات الأخرى كالتباطؤ الاقتصادي والانكماش، والتي قد يخطئ البعض باستخدامها كمترادفات لبعضها الآخر، ولكن شتان الفارق بينهما. إذ يشير التباطؤ الاقتصادي (Economic Slowdown) إلى نمو الاقتصاد أو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل يقل عن الربع السابق له، في حين يعكس الانكماش (Recession) نمو الاقتصاد بمعدل سالب. وفي حال استمرار هذا النمو السالب لأكثر من ربعين متتاليين، يتحوّل إلى ركود (Stagnation). وإذا كان الركود بصورة حادة؛ حيث يقلص الناتج المحلي الإجمالي بنسبة أكبر من ١٠٪، وأكثر عمقاً؛ حيث يصل إلى عدد كبير من القطاعات داخل الدولة الواحدة (كالتشييد والبناء والتجارة الخارجية)، ويصيب أكثر من دولة في الآن ذاته ويمتد لفترة طويلة، فإنه يتحول إلى كساد (Depression).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الركود الاقتصادي يُعد إحدى السمات المتكررة للنشاط الاقتصادي خاصة في ظل النظام الرأسمالي. وتُولى الحكومات الاهتمام بتحفيز النمو الاقتصادي؛ لما للركود من تأثيرات سلبية على الاقتصاد؛ حيث يؤدي إلى انخفاض عرض النقود، ومن ثمَّ انخفاض الطلب (سواء الاستهلاكي أو الاستثماري)، الأمر الذي يعني في الوقت ذاته انخفاض الدخل ومستوى معيشة الأفراد وارتفاع معدل البطالة. وعليه، تحرص البنوك المركزية على اتباع مبدأ التيسير النقدي (خفض معدل الفائدة) لتحفيز الطلب الفعال، ومن ثمَّ خفض معدل البطالة، وذلك انطلاقاً من مبادئ النظرية الكينزية. ولكن في حالة اقتران الركود بمعدلات مرتفعة من التضخم -وهو ما يُطلق عليه الركود التضخمي (Stagflation)- يصبح الشغل الشاغل للحكومات في هذه الأثناء معالجة التضخم على حساب تحفيز نمو النشاط الاقتصادي. وذلك على اعتبار أن التضخم يُعد ضريبة تفرض على الجميع دون استثناء، في حين أن ارتفاع معدل البطالة يمس قطاعات معينة من الأفراد، وهو ما يعني محدودية تأثيره مقارنة بالتضخم.

هذا وتؤول الأوضاع الحالية للاقتصاد العالمي إلى مجموعة من العوامل، والتي نعرضها في الآتي:

أولاً: التداعيات الاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩؛ فعلى مدار العامين السابقين، تصدرت الإجراءات الرامية إلى تحقيق التعافي الاقتصادي وتقديم الدعم المالي المباشر للفئات المتضررة من أزمة كوفيد-١٩ مقدمة أولويات متخذي القرار في مختلف الدول. وعلى الرغم من أهمية الإجراءات المُتخذة آنذاك لتعافي الاقتصاد على الأقل في الأجل القصير، كانت غير كافية بنمو الاقتصاد بشكل مستدام في المديين المتوسط والبعيد؛ فشتان الفارق ما بين السياسات التي تهدف إلى البقاء وغيرها التي تهدف إلى الارتقاء.

ثانياً: الأزمة الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، فما لبث أن بدأ الاقتصاد العالمي في التعافي -ولو نسبياً- من أزمة كوفيد-١٩، لينزلق مُجدداً في سلسلة من الاضطرابات الاقتصادية العالمية وذلك على إثر اندلاع الأزمة الروسية - الأوكرانية، والتي لا تزال ممتدة حتى الآن. الأمر الذي أدى إلى سيادة حالة من عدم الاستقرار في الاقتصادات المختلفة نتيجة تعطل سلاسل الإمدادات -في كثير من الأحيان-، وارتفاع أسعار السلع الغذائية والطاقة، واضطراب الأسواق المالية، وانخراط الاقتصادات الناشئة بشكل متزايد في الاقتراض الخارجي لمواجهة الالتزامات المالية خاصة في ظل توقف كل من التدفقات الرأسمالية والمساعدات الخارجية. ومنذ ذلك الحين، ركزت الدول جهودها بشكل مكثف على تقليص معدلات التضخم.

” تحرس البنوك المركزية

على اتباع مبدأ التيسير

النقدي (خفض معدل

الفائدة) لتحفيز الطلب

الفعال، ومن ثمَّ خفض

معدل البطالة، وذلك انطلاقاً

من مبادئ النظرية الكينزية.

ولكن في حالة اقتران الركود

بمعدلات مرتفعة من التضخم

-وهو ما يطلق عليه الركود

التضخمي (Stagflation)،

وهو ما يشهده الآن معظم

الدول- يصبح الشغل الشاغل

للحكومات معالجة التضخم

على حساب تحفيز نمو

النشاط الاقتصادي.

ثالثاً: استهداف خفض معدلات التضخم كأولوية أولى في ظل آثاره السلبية واسعة النطاق والتأثير؛ حيث عكفت البنوك المركزية على رفع أسعار الفائدة؛ لتقليص السيولة النقدية وتخفيض جانب الطلب، ومن ثمَّ إحكام السيطرة على الأسعار. ومن المتوقع أن تستمر الدول على الوتيرة نفسها من اتباع السياسة النقدية المتشددة خلال عام ٢٠٢٣ للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، وبالتالي الحفاظ على القيمة الحقيقية للنقود، وهو ما يعني استمرار التباطؤ العالمي؛ نظراً لانخفاض الطلب بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، ومن ثمَّ انخفاض الاستثمار المباشر. ومن ناحية أخرى، يُعد ارتفاع سعر الفائدة عاملاً أساسياً جاذباً لاستثمارات الحافظة المالية، والتي تسعى وراء الربح المرتفع، إلا أنها استثمارات لا تُسمن ولا تُغني من جوع، ولا يمكن التعويل عليها لبناء الاقتصادات. وفي حقيقة الأمر، أثار الرفع المستمر لسعر الفائدة حفيظة عدد من المعنيين باقتصادات التنمية لا سيما في الدول النامية، والتي عادة ما يكون التضخم فيها مدفوعاً من جانب العرض وليس من جانب الطلب، الأمر الذي يستدعي أهمية تعزيز المقومات الاقتصادية للتمويل المستدام للتنمية، وضرورة التنسيق بين مختلف السياسات خاصة المالية والنقدية لتعظيم الأثر المحرز للسياسات.

وتشير توقعات البنك الدولي إلى تباطؤ النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى ٣,٥٪ هذا العام وإلى ٢,٧٪ في عام ٢٠٢٤، وذلك مقارنة بنسبة ٥,٧٪ المسجلة في عام ٢٠٢٢. إلا أنه قد يتفاوت معدل النمو فيما بين الدول المختلفة. فبالنسبة لمصر، راجع البنك الدولي توقعاته للنمو إلى ٤,٥٪ بدلاً من ٤,٨٪ خلال عام ٢٠٢٣، وذلك مقارنة بنسبة ٦,٦٪ التي حققتها مصر في العام السابق. وقد أرجع التقرير السبب في ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم، لا سيما مع تعويم قيمة الجنيه المصري؛ مما أدى إلى تآكل القيمة الحقيقية للأجور وانخفاض الاستهلاك المحلي. بالإضافة إلى ضعف نمو الطلب الخارجي على السلع المصرية، والذي قد يحد من نشاط قطاعي الصناعة والسياحة، فضلاً عن استمرار اتباع سياسة تشددية لكبح جماح التضخم؛ مما يحد من النشاط الاستثماري ويحول دون تحفيز النمو الاقتصادي. ومن المتوقع أن يصل معدل النمو في المغرب إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠٢٣، إلا أنه لا يزال أدنى من التوقعات السابقة بسبب تراجع الاستهلاك المحلي من جراء ارتفاع معدل التضخم، فضلاً عن الجفاف الذي حلَّ بالبلاد. ومن المتوقع أن تُحقق تونس معدل نمو ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٣ والذي يعد ضئيلاً نسبياً نتيجة العجز المالي والتجاري، إلا أنه من المتوقع أن يرتفع إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠٢٤.

” من المتوقع أن تستمر دول العالم على الوتيرة نفسها من اتباع السياسة النقدية المتشددة خلال عام ٢٠٢٣ للسيطرة على معدلات التضخم المرتفعة، ومن ثمَّ الحفاظ على القيمة الحقيقية للنقود، وهو ما يعني استمرار التباطؤ العالمي؛ نظراً لانخفاض الطلب بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة رأس المال، ومن ثمَّ انخفاض الاستثمار المباشر.“

من إحراز تقدم ملموس في تحقيق أهداف التنمية. ومن المهم أن تكون سياسات تعزيز الاستثمار متزامنة مع وضع أطر سليمة للسياسات المالية والنقدية وإجراء إصلاحات شاملة في مناخ الاستثمار. ويحضرني في هذا الموقف جهود الحكومة المصرية الرامية إلى تحفيز استثمارات القطاع الخاص من خلال إصدار الرخصة الذهبية ووثيقة ملكية الدولة. إلا أن هناك ضرورة ملحة للمتابعة الدورية لهذه الجهود وتقييم فعاليتها في تعزيز الاستثمارات وتحليل القطاعات التي شهدت رواجاً وعائد ذلك على المجتمع.

وختاماً، لا يسعني إلا أن أقول إنه في وسط هذه الأزمات المتلاحقة، لا يزال هناك أمل في عودة النمو الاقتصادي إلى معدلاته قبل جائحة كوفيد-١٩، مع تأكيد أهمية اتباع الممارسات البيئية والاجتماعية السليمة وحوكمة الشركات، والعمل على توطيد الصناعات المغذية، وتعزيز التشابكات بين الصناعات مختلفة الحجم؛ لضمان النهوض بمستوى القطاع الصناعي. هذا مع تأكيد أهمية القطاع الخاص كشريك أساسي في التنمية لا غنى عنه، خاصة لما له من دور في توفير فرص العمل وتعزيز الصادرات. هذا إلى جانب العمل على تطوير التعليم الفني والارتقاء بمحتواه العلمي والمهني، من خلال إحياء عدد من الشراكات مع المؤسسات الدولية. فضلاً عن تعزيز التعاون بين دول الجنوب، والتي تتلاقى في العديد من الأهداف والإمكانات والتحديات المشتركة، بما يمكنها من إيصال صوتها والمطالبة بحقوقها، لا سيما أنها أكثر الدول المتضررة من تغير المناخ. كذلك لا بد لي من الإشارة إلى أهمية الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، والإشارة كذلك إلى أنه لا بديل عن معالجة الاختلالات الاقتصادية الرئيسة في الاقتصاد لتمكين الدولة من إدارة الأزمات بفعالية. وفي هذا السياق، يتبين أهمية بناء وتطوير نظام إنذار مبكر للأزمات الاقتصادية والمالية، بما يُعين على استشراف الأزمات المحتملة، ووضع سيناريوهات بديلة للتعامل مع الأزمة، ومن ثم الاستعداد المسبق لها وإدارتها بفعالية.

ويُعزى التباطؤ الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل أساسي إلى تلاشي الطفرة في البلدان المصدرة للنفط؛ حيث من المتوقع أن يتباطأ النمو لتلك البلدان إلى ٣,٣٪ و ٢,٣٪ في عامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ على التوالي، نزولاً من ٦,١٪ في عام ٢٠٢٢. وقد تم تعديل توقعات النمو لها إلى ٣,٧٪ و ٢,٣٪ لعامي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ على التوالي؛ مما يعكس التباطؤ المتوقع في الشركاء التجاريين الرئيسيين، والتخفيضات المحتملة في إنتاج النفط، وتأخر تأثيرات تشديد السياسة النقدية المحلية. كذلك من المتوقع أن يتباطأ النمو في العراق إلى ٤٪ في عام ٢٠٢٣، و ٢,٩٪ في عام ٢٠٢٤. ومن المتوقع أن تشهد سوريا مزيداً من الانكماش في عام ٢٠٢٣، وأن يواجه اقتصادها صدمات متعددة، بما في ذلك: الآثار المناخية، والعنف المستمر، وعدم اليقين بشأن السياسات، وتفشي الكوليرا، ونقص الوقود، هذا بجانب ما عانته من جراء انخفاض الدخل فيها إلى النصف بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠٢٠، وما تواجهه الأسر من مستويات غير مسبقة من الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

وقد يؤدي المزيد من التدهور في الظروف المالية أو الاقتصادية العالمية والمحلية إلى وقوع الاقتصادات التي تعاني من اختلالات كبيرة في الاقتصاد الكلي في أزمة اقتصادية.

وفي محاولة لإقالة عثرات الاقتصاد العالمي، تُبرز التقارير الدولية أهمية استيعاب الدروس المستفادة من متابعة وتقييم السياسات السابق طرحها، والتوصل إلى حلول جذرية للاختلالات الاقتصادية الهيكلية للحيلولة دون طول فترة التباطؤ الاقتصادي وتعمقه داخل أنشطة الاقتصاد المختلفة، بالإضافة إلى ضرورة التحول من سياسات تركز على إنقاذ الاقتصاد إلى سياسات تضمن تعافي الاقتصاد واستدامته في المديين المتوسط والطويل، وتطبيق سياسات شاملة لتعزيز النمو العادل والمتوازن، فضلاً عن الحاجة إلى تعزيز النشاط الإنتاجي من خلال زيادة الاستثمار لخلق فرص العمل؛ حيث إن ضعف مستويات الاستثمار تحد